المصطلحُ النَّحويُّ عندَ ابن العتائقيّ (ت.٧٩٠هـ)

د. محمد مناضل عباس

الجامعة الإسلاميّة/ كليّة العلوم الإسلاميّة

الملخص

يركـز البحث عـلى المصطلح النحوي عند ابـن العتائقي ﷺ، فهو عـلى الرغم من اتجاهه الدينـيّ، وتصنيفِهِ في علوم مختلفة كالطب وفنون الأدب واللغة ، فإنَّهُ قد ألّف كتابًا في النحو هـو (الحـدود النحويّة والمآخـذ على الحاجبيّـة) ، وانماز فيه من غـيره من النحويّين بأسـلُوبِهِ المختـصر، ودقـة اختيار المفردة التي تدلّ على المصطلح النحويّ، مـع بيان توضيحيٍّ لِمَا يَعنيه ذلك المصطلح.

وقـد بحثتُ أربعَةَ مصطلحات في كتـاب (الحدود النحوية) ؛ لبيان الجهد النحويّ لابن العتائقيّ في وضع المصطلح.

وارتأيت أن أجعل البحث في محورين:

المحـور الأول: سَـبْقُ ابـن العتائقـيّ النحويّـين في وضـع المصطلـح. وبيّنـت فيـه أنّ لهُ مصطلحين فقط سَبَقَ فيهما النحويّين، وهما المركب الوصفيّ، والمركب التعليقيّ.

المحور الثاني: موافقةُ ابن العتائقيّ اصطلاحَ النحويّين ، ومخالفته إيَّاهم في الأسلوب.

وبيّنـت فيه أنّ ابن العتائقيّ وافق النحويّين في المصطلح النحويّ، وخالفهم في الصياغة والأسـلوب، وبيّنت ذلك في مصطلحين أيضًا، هما (اسـم الإشارة والاسم الموصول). علمًا أنّ بقية المصطلحات جاءت على نهج المحور الثاني.

الكلمات المفتاحية:

(المصطلـح النحـويّ، المركـب الوصفـيّ، المركـب التعليقـيّ، اسـم الإشـارة، الاسـم الموصول)

The grammatical term as for Ibn al-Ataaiqi (d. 790 AH)

Dr. Mohammed Munadhil Abbas
Islamiyiah University / Faculty of Islamic Sciences

Research Summary

The research focuses on the grammatical term of Ibn al- Ataaiqi. Despite his religious orientation and his writings in various fields of science such as medicine, literature and language, he had written a book in grammar (al-Hudood al-Nahawiyah wal al-Ma'aakhith ala al-Hajibiyah). It was characterized by being concise and using selective words indicating the grammatical term, with an explanatory statement of what the term means.

I examined four terms in his (al-Hudood al-NaHawiyah); to illustrate the grammatical effort of Ibn al-Ataaiqi in the selection of the term.

I opined making the research of two axes:

The first axis: Ibn al- Ataaiqi's antecedence in coining terms. I explained that he anteceded other grammarians by two terms namely: al-Murakab al-Wasfi (descriptive compound), and al-Murakab al-Taliqi the (annotating compound).

The second axis: the agreement of Ibn al- Ataaiqi with the terminology of the grammarians, and his disagreement with them in style.

It explained that Ibn al- Ataaiqi agreed with the grammarians in grammatical terminology and disagreed with the wording and the style. This was also shown in two terms: Ism al-Isharah (demonstrative pronoun) and Ism al-Mosool (relative pronoun) knowing that the rest of the terms are mentioned according to the second approach.

Keywords: the grammatical term, al-Murakab al-Wasfi (descriptive compound), al-Murakab al-Taliqi (annotating compound), Ism al-Isharah (demonstrative pronoun) and Ism al-Mosool (relative pronoun)

(Mohammed) (God's blessings be upon him and his pure progeny).

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

يتكئ الباحثون في العربية وقبلهم النحاة الأوائل في فهم القاعدة النحويّة على المصطلح النحويّ ، فهو صمام الأمان في فهم علم النحو ، وهذا واضح من طريق النظر والتأمل في نشأة علم النحو العربي وتطوره، بحسب مسيرته الطويلة إلى أن استقرّ على لفظٍ واحدٍ وصورةٍ واحدةٍ، ومن يفاتش أمّات الكتب النحويّة يجد ذلك واضحًا في نصوصهم وعباراتهم، فضلًا عن أسلوبهم وتعبيرهم؛ إذ إنّ المصطلحات النحويّة هي مفاتيح المفاهيم النحويّة والسياقات اللغوية.

وتنبغي الإشارة إلى أنَّ بدايات المصطلح النحويّ كانت مضطربة، وغير مستقرة حتى القرن الرابع الهجري الذي استقر فيه المصطلح النحويّ وصار علمًا متكاملًا؛ نتيجة لازدهار العلوم والمعارف آنذاك.

وجاء هذا البحث مختصًّا بالمصطلح النحويّ عند ابن العتائقيّ(ت٧٩٠هـ)؛ لأنّه لم يكن يختصّ بالجانب النحويّ أو اللغويّ فحسب، بل إنّ الطابع العامّ عنده هو العلوم الدينيّة والأدبيّة حتى الطبيّة[1]، فنجده يتسع في علومه، لذا يمكن القول إنّه يتّسم بالموسوعيّة. وارتأيت أن يكون البحث في محورين : تعقبهما خلاصة تبيّن أهم ما توصّل إليه البحث.

المحور الأوّل: سَبْقُ ابن العتائقيّ النحويّين في وضع المصطلح.

المحور الثاني: موافقة ابن العتائقيّ النحويّين في الاصطلاح، ومخالفته في الصيغة والأسلوب.

وكان المنهج المتبّع في هذا البحث هو الابتداء برأي ابن العتائقيّ أولًا ، ثم

بيان الآراء النحويّة السابقة واللاحقة له، ثم الانتهاء ببيان رأي الباحث النقديّ لما ذُكر.

المحور الأوّل

سَبْقُ ابن العتائقيّ النحويّين في وضع المصطلح.

- المركّب الوصفيّ

قال ابن العتائقيّ: «هو المركّب الذي نسبته مسبوقةٌ بعلم المخاطَب، ولم يكن ذات الخبر الثاني مقصوده بالذات"[٢].

حينما تحدّث الرمانيّ (ت٣٨٤هـ) عن المركّب -بصورة عامة- حدّه بقوله: "هُوَ الْمركّب من كَلِمَتَيْنِ بِمَنْزِلَة اسْم وَاحِد فِي شدَّة الانْعِقَاد"[٣].

وقد قسّم النحويّون المركّبات إلى أربعة أقسام[٤]:

- المركّب الإضافيّ، كقولنا: عبد الله، وغلامُ زيدٍ.
- المركّب الإسناديّ، كقولنا: زيدٌ قائمٌ، وجاد الحق.
- المركّب المزجيّ، كقولنا: سيبويه، ومعديكرب.
- المركّب البنائيّ، كقولنا: صباحَ مساءَ، وخمسةَ عشرَ.

على حين ذكر الجرجانيُّ (ت٨١٦هـ) أنّ المركّب نوعان: أحدهما تام، وهو ما يحسن السكوت عليه، والآخر غير تام، وهو ما لا يصحّ السكوت عليه، وهذا الأخير إمّا أن يكون تقييدًا، بين اسمين، فيكون الثاني قيدًا للأول، كالحيوان الناطق، أو غير تقييدي فيكون بين الاسم والأداة نحو: في الدار، أو كلمة وأداة، نحو: قد قام[٥].

وقد فصّل التهانويّ (بعد ١١٥٨هـ) القول في مفهوم التركيب، إذ قال: "اعلم أنّ النحاة قالوا إنْ كان بين جزئي المركّب -وهما اللفظان- إسنادٌ

سـمّي مركّبًا إسـناديًّا وجملة، فإن كان ما بينهما إسـنادًا أصليًّا مقصودًا لذاته سمّي كلامًا، فالجملة أعمّ من الكلام. وإن لم يكن بينهما إسنادٌ فإمّا أن تكون بينهما نسـبة تقييدية بأن يكون أحد الجزأين قيدًا للآخر يسـمّى مركّبا تقييديًّا، فإن كان أحدهما مضافًا والآخر مضافًا إليه سمّي مركّبا إضافيًّـا، وإن كان أحدهما موصوفًا والآخر صفة سـمّي مركّبا توصيفيًا. وأمّـا المصادر والصفـات مع فاعلها فإنّهـا في حكم المركّبـات التقييدية؛ لكون إسنادها أيضا غير تام ... والمركّب التقييدي هو التوصيفيّ»[٦].

وتنبغي الإشارة إلى أنّ النحويّين القدماء لم يغفلوا هذا النوع من المركّب، وقد أشـاروا إليه حينما تحدَّثوا عن النعت والمنعوت، فهذا سيبويه (ت١٨٠هـ) يذكر في باب (مجرى النعت على المنعوت) قوله: "فأمّا النَّعت الذى جرى على المنعـوت فقولك: مررتُ برجُلٍ ظَريفٍ قَبْـلُ، فصار النعتُ مّجرورًا مثلَ المنعوت لأنّهما كالاسم الواحدِ"[٧].

وهـذا المعنى هو الذي قصده ابن العتائقيّ في حدّه المركّب الوصفيّ، فهو يريد النعت والمنعوت، لا الوصف من المشـتقات كقولك: العالِم حسنٌ خلقُه، بدليـل قوله: (ولم يكن ذات الخبر الثاني مقصوده بالذات). وقد نبّه إلى ذلك محقق كتاب (الحدود النحويّة) لابن العتائقيّ، وبيّن أنّ المصطلح الأصحّ الذي يُطلق على هذا المركّب هو المركّب النعتي[٨].

يخلـص ممّا تقدّم أنّ الجرجانـيّ والتهانويّ ذكـرا أنّ المقصود بالمركّب التقييديّ هو المركّب الوصفيّ الذي ذكره ابن العتائقيّ، وهو سابق لهما في اصطلاحه.

أمّا ما ذكره المحقق فيما يتعلق بتسـمية المصطلـح بـ(المركّب النعتي)، فـأرى أنّ ابـن العتائقـيّ كان مصيبًا في تسـميته (المركّـب الوصفيّ)؛ إذ

إنّ النسب إلى (الوصف) لا يختلط مع المشتقات إطلاقًا، وإن أوحى ذاك الاصطلاح إليها، فما هي إلّا صفات للاسم المتقدّم، فالأخبار والمشتقات صفات حملت مسميّات أخرى، لذا الظاهر عندي أنّ لفظ الوصف والصفة يؤدي المعنى نفسه. والفعل (وَصَفَ) مصدره: وَصْفًا وصِفَةً، جاء في الصحاح: "وصفتُ الشيء وصفًا وصفةً. والهاء عوض من الواو"[٩].

-المركّب التعليقيّ

فيما يتعلق بمصطلحات المركّب فقد اصطلح ابن العتائقيّ مصطلحًا آخر لنوع آخر من المركّبات، سمّاه (المركّب التعليقيّ)، وقد حدّه بقوله: «هو المركّب الذي تفيد نسبته عِلم المخاطب وليس بركن»[١٠].

إنّ مصطلح التعليق ورد كثيرًا عند النحويّين في مسائل متفرقة، كتعلق شبه الجملة، وتعلق الجملة، وكذلك التعلق في الأساليب، كأسلوب القسم وجوابه، والشرط وجوابه.

وقد أوضح اليمنيّ (ت٥٧٣هـ) مفهوم التعلّق بقوله: "تعلَّق به، وتعلَّقه: إذا لزمه"[١١]. وقال العكبريّ (ت٦١٦هـ): "إنّ معنى أدوات الشَّرْط تعليقُ فعلٍ بِفعل"[١٢]. واصطلح أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) على أسلوب الشرط: (الجملة التعليقيّة)[١٣]. وهذا يوحي إلى أنّ فكرة المصطلح ومفهومه لم تغب عن ذهن النحويّين الذين سبقوا ابن العتائقيّ، لكنّ فضل الأخير جاء في تسميته مركّبا، وضبط مفهومه، وصياغة أسلوب جديد مغاير لما سبقه، وقد بيّن محققُ كتاب (الحدود النحويّة) -في مقدمة الدراسة- مفهومَ المركّب التعليقيّ الذي يريده ابن العتائقيّ، وهو على النحو الآتي[١٤]:

١/ إن جملة الشرط تتكون من فعل شرط وجواب شرط، وكل واحد منهما مركّب تعلّق بالآخر، وكذلك الحال مع القسم وجوابه.

٢/ يكــون المركّب التعليقيّ في حروف الجر ومجروراتها، وقد بيّن ذلك أهــل المنطق – فيما نقــل الجرجانيّ– حينما اصطلحوا عليه اســم (المركّب غير التقييدي)، ويكون مركبًا من الاســم والأداة نحو: في الدار، أو كلمة وأداة، نحو: قد قام[١٥].

٣/ المفاعيل الخمســة: وهي (المفعول المطلــق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول لأجله، والمفعول معه).

وتتضح هــذه المفاهيم في حدّ ابن العتائقي للمركّــب التعليقيّ، إذ يقول: "والمركّبات التعليقيّة، أيّ مركّبات الجرّ وما تصور في نسبة غير ركن وهو إمّا مفعول أو غير مفعــول"[١٦]. فأراد بــ(الجر): الجار والمجرور، وبــ(مفعول): المفاعيل الخمسة، وبــ(غير مفعول): أسلوب الشرط وجوابه، والقسم وجوابه.

المحور الثاني

موافقة ابن العتائقيّ النحويّين في الاصطلاح ومخالفته في الصيغة والأسلوب

من ذاك اصطلاح اسم الإشارة والاسم الموصول:

-اسم الإشارة

حدّه ابن العتائقيّ بأنّه: " اسم وُضع لذات معيّنة، به أشير إليها، محتاج إلى ما يبيّن حقيقتها"[١٧].

انفرد ابن الســراج (ت٣١٦هــ) بذكره أنّ أســماء الإشــارة تتعرّف بالقلب والعين، وأنّ تعريفها حســيّ وعقليّ، وهذا يميّزها من غيرها من المعارف[١٨]، وصــرّح في موضع آخر بقوله: "وهو الاســم الذي يشــار به إلى المســمى"[١٩]، وعرّفــه بعض النحويّين بأنّه الاســم الموضوع لمســمّى معيّن في حال الإشــارة إليه[٢٠]. وذكر أبو حيان أنّ قولهم (ما وضع لمسمى) جنس يشمل المعارف[٢١]،

وعدّه الدماميني (ت٨٢٧هـ) شاملًا النكرة والمعرفة[٢٢]، أمّا قولهم (وإشارةٍ إليه)، فهو فصل يخرج سائر المعارف ويخص اسم الإشارة[٢٣]. وهذا ردٌّ على من اعترض بأنّ المضمرات والمظهرات كلها داخلة في هذا الحد[٢٤].

والظاهر أنّ الإشارة إلى المسمى هو بيان لحقيقته، كما ذهب ابن العتائقيّ، إلّا أنّ النحويّين لم يوضّحوا ذاك، واكتفَوا بالتلميح له.

ويرى ابن العتائقيّ أنّ اسم الإشارة مبهم لاحتياجه إلى ما يوضحه[٢٥]، وأول من استعمل مصطلح المبهم سيبويه -فضلًا عن استعماله مصطلح اسم الإشارة- في قوله: «وأما الأسماء المبهمة فنحو هذا وهذه، وهذان وهاتان، وهؤلاء، وذلك وتلك، وذانك وتانك، وأولئك، وما أشبه ذلك. وإنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمّته»[٢٦].

وقد استعمل النحويّون مصطلح الأسماء المبهمة[٢٧]، وكانوا يطلقونه على اسم الإشارة والاسم الموصول[٢٨]. وعلّلوا تسميتها هذه بأنّها وقعت على كلّ شيء من حيوان أو نبات أو جماد، وعدم دلالتها على شيء معين[٢٩]. ومنهم من علّلها بأنّها وُضعت في الأصل لما استبهم على المتكلم اسمه، أو أراد إبهامه على بعض المخاطبين دون بعض، فاكتفى بالإشارة إليه، أو كانت الإشارة إليه أبين من اسمه عند المخاطب[٣٠]. وذكر الرضي(ت٦٨٨هـ) أنها سمّيت مبهمة؛ لأنّ اسم الإشارة من غير إشارة حسية إلى المشار إليه مبهم عند المخاطب[٣١]. ويرى أحد الباحثين المحدثين أنّها سميت بهذا الاسم؛ لأنّه لا يتم معناها وهي منفردة، بل يكون مدلولها في الاسم الذي يشار إليه[٣٢].

وبيان المسألة: أنّ ورودها منفردة من دون ذكر المشار إليه نحو: جاء هذا، ورأيت ذاك يوضّح المعنى ويتمّه، ويكون ذاك بالاكتفاء بالإشارة إليه باليد ونحوها. ثُمّ أنّ لأسماء الإشارة أركانًا محدّدة لا يمكن إهمال أحدها أو

إهداره، وإلّا فلا تكون الإشارة، وهذه الأركان هي[٣٣]:

١- المشير (المتكلم).

٢- المشار إليه (الشيء في الخارج).

٣- المشار له (المخاطب).

٤- المشار به (اسم الإشارة).

وثمة ملحظ هنا وهو: أنّ بهذه المبهمات حاجةً إلى غيرها فكيف عُدَّت من المعارف مع أنَّ المعرفة تعني وضوح المعنى عند المخاطب لا إبهامه؟ والجواب يذكره السيد الخوئي رحمه الله: أنّه لا يُفهم شيء في كلمة (هذا) مثلًا عند إطلاقها مجردة عن أية إشارة خارجية فإذا قلنا: هذا الرجل لا يتصور أولًا معنًى مبهمًا عامًّا ثُمَّ يُخصَّص، وإنَّما استُعمِل اللفظ (هذا) في الرجل المشار إليه بوصفه مصداقًا من مصاديقه[٣٤]. ومن أهل العربية مَن أكّد ذاك وهو سيبويه في قوله: "فإذا أردتَ شيئًا بعينه وكان هو الذي تلزمه الإشارة، جرى مجرى زيد وعمرو وأبيك"[٣٥]، فمعاني اسم الإشارة غير مستقلة كمعاني الحروف، وكان الأَوْلى أن توضع في قسم الحروف، إلّا أنّ العراقي لاحظ اختلاف وظيفة كل منهما، فوظيفة الحرف هي الربط بين أطراف الجملة بخلاف الحرف، فضلًا عن أنّ أسماء الإشارة لها مواقع إعرابية كثيرة نأت بها عن الحرفية[٣٦].

وهذا يقودنا إلى تعديل مفهوم حدّ الاسم ليكون على النحو الآتي: هو ما دَلَّ على معنًى في نفسه أو بواسطة تدلُّ على معناه، وبهذا يدخل لفظ الإشارة والاسم الموصول في حدّ الاسم، ويمكن حينئذٍ وسمها بالأسماء.

ويمكن القول إنّ الإشارة هي التي تميّز المشار إليه وتبيّنه وتحدده وتُبعده عن سائر الأشياء المجاورة له، فلو كان هناك أشياء من نوع واحد وأراد

المتكلم إخبار المخاطب عن أحدها فيُبهم الخبر على المخاطب، ولا يُعرف المقصود منها إلّا بالإشارة إليه، لذا الإشارة هنا ليست مبهمة؛ لأنّ المبهم "يتناول واحد الأشياء غير معيّن الذات"[٣٧]. وهذا ما لا يكون مع أسماء الإشارة، فهي بإشارتها تعيّن المشار إليه وتحدده وتبيّنه للمشار له (المخاطب). ثُمّ إنّ قولهم (أو كانت الإشارة إليه أبين من اسمه عند المخاطب) لَدليل على عدم إبهامها، وبهذا يمكن القول إنّ أسماء الإشارة لا تسمى مبهمة لأنّ الإشارة لا تكون إلّا بأركانها الأربعة مجتمعة أمّا الاسم الموصول فلا يفهم معناه إلّا بذكر صلته ولهذا يمكن تسميته بالمبهم، فلو قيل: جاء هذا. فالمعنى واضح ومفهوم عند المخاطب. أمّا لو قيل: جاء الذي. فالمعنى مبهم ويحتاج إلى ما بعده وهو صلة الموصول.

ينتهي الباحث إلى أنّ ابن العتائقيّ وضّح ما لمّح إليه النحويّون القدماء في حدّ اسم الإشارة بقوله: "محتاج إلى ما يبيّن حقيقتها"، لكنّه أثبت ما ذهب إليه النحويّون في جعل أسماء الإشارة من المبهمات، وهذا منفيّ بالدليل الذي أثبتّه سابقًا.

-الاسم الموصول

حدّه ابن العتائقيّ بقوله: «اسم وُضع لذات معيّنةٍ مُعرِّفة لنسبة كاشفة لها»[٣٨].

تكاد تتفق آراء النحويّين في حدّ الاسم الموصول، إذ إنّهم على اختلاف أزمانهم وآرائهم، لا يخرجون عن دائرة التقليد التي قيّدوا أنفسهم وأفكارهم بها، فنراهم مثلًا يضعون حدّ الاسم الموصول استنادًا إلى مفهوم الافتقار، إذ يعرّفه ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) – بشكل موجز– بقوله: "الموصول ما لا يتمّ جزءًا إلّا بصلة وعائد"[٣٩]، والظاهر هنا أنّه اكتفى بحصر تمام المعنى الذي

يفيده الاسم الموصول باستكمال صلته، من دون أن يعمد إلى تبيين هذه الصلة أو هذا العائد. على حين نجد حدّ النحويّين بعده أكثر إيضاحًا، وتفصيلًا في بيان تلك الصلة أو العائد، إذ يقول ابن مالك (ت٦٧٢هـ): "ما افتقر أبدًا إلى عائد أو خلفه وجملة صريحة أو مؤولّة غير طلبيّة ولا إنشائيّة"[٤٠]. وقد تبعه النحويّون في هذا التعريف، مع اختلاف يسير في الأسلوب، وانتقاء العبارات[٤١].

وعلى الرغم من تلك التعريفات التي أوردها النحويّون على اختلاف عصورهم، فإنّ ابن العتائقيّ خرج عن المألوف بوضعه حدًّا آخر يختلف من جهة الصياغة والأسلوب عمّن سبقه، إذ يقول في حدّ الاسم الموصول: "اسم وُضع لذات معيّنةٍ مُعرِّفة لنسبة كاشفة لها"[٤٢]. ووضّحه بقوله: "فقولنا: (لذات معيّنة) يُخرج النكرات، وقولنا: (مُعرِّفة لنسبةٍ كاشفةٍ لها) يُخرج باقي المعارف، ولذا احتاج إلى جملة ذات عائد مسمّاة بصلة"[٤٣].

يخلص ممّا تقدّم أنّ ابن العتائقيّ أوجز حدّ الاسم الموصول بعبارات دقيقة تُفصح عن مراده ووظيفته النحويّة، لكنّه جعل نوع الصلة أو العائد الذي يأتي بعده جملة، من دون أن يبيّن نوعها، أ خبريّة هي أم إنشائية؟ وهل تكون الصلة غير الجملة كالظرف والجار والمجرور؟ أو تكون وصفًا صريحًا؟ إلخ.

لذا يمكن صياغته على النحو الآتي: "اسم وُضع لذات معيّنةٍ مُعرِّفة لنسبة كاشفة لها بجملة خبريّة صريحة أو مؤوّلة ذات عائد، أو بشبه جملة تامّة، أو بوصف صريح، مسمى بصلة.

الخلاصة:

استطاع ابن العتائقيّ ﵀ كسر القيود السائدة في زمانه، إذ كان الأعمّ

الأغلب من النحويّين الأوائل يسيرون على الطريقة نفسها التي سار عليها شيوخهم، فكانوا مقلّدين لهم فيما تعلّموا وما علّموا، ولم يخرج منهم عن هذا الجوّ العامّ إلّا النفر القليل، ومنهم ابن العتائقيّ الذي تصدّى للدرس النحويّ، وأبدى رأيه، على الرغم من توجهاته الدينيّة والفقهيّة، وهذا يدل على عقليّته الموسوعية التي انضوت فيها شتى العلوم، ولم تقتصر على علم معيّن.

وقد أظهر البحث -فيما تقدم- أنّ لابن العتائقيّ مصطلحات نحويّة كثيرة، منها ما أسس له مصطلحًا جديدًا، لم يُسبق إليه، ومنها ما وَافَقَ مصطلحات النَّحويّين، لكنَّهُ أَضفَى عليها بصمةَ فِكْرِهِ؛ ليكونَ المفهومُ مُتلائمًا مَعَ المصطلح.

الهوامش:

(١) الحدود النحويّة والمآخذ على الحاجبيّة وغيرها: ٢٦-٣٢.

(٢) الحدود النحويّة: ١٣٢-١٣٣.

(٣) رسالة الحدود: ٧٠. ورسالة منازل الحروف: ٧٠.

(٤) ينظر: المقتضب: ١/ ٣٠-٣١، والبديع في علم العربيّة: ١/ ٤٠-٤١، وتمهيد القواعد: ١٠/ ٥٣٠٤، وشرح التصريح على التوضيح: ١/ ٦٨.

وهناك نوعان آخران ذكرهما المتأخرون، هما: المركّب البيانيّ والمركّب العطفيّ.

أ/ المركّب البياني: كلُّ كلمتين كانت ثانيتُهما مُوضحةً معنى الأولى. وهو ثلاثةُ أقسام:

١/ مركّب وصفي: وهو ما تألفَ من الصفة والموصوف، مثل "فاز التلميذُ المجتهدُ. أكرمتُ التلميذَ المجتهدَ. طابت أخلاقُ التلميذِ المجتهدِ".

٢/ مركّب توكيديٌّ: وهو ما تألفَ من المؤكِّد والمؤكَّد، مثل "جاء القومُ كلُّهم. أكرمتُ القومَ كُلَّهم، أحسنتُ إلى القوم كلِّهم".

٣/ مركّب بدَليٌّ: وهو ما تألف من البَدَل والمُبدَل منه، مثل "جاء خليلٌ أخوك. رأيت خليلًا أخاك. مررت بخليلٍ أخيكَ". وحكمُ الجزء الثاني من المركّب البياني أن يتبعَ ما قبله في إعرابه كما رأيتَ.

ب/ المركّب العطفيُّ: ما تألف من المعطوف والمعطوف عليه، بتوسُّط حرف العطف بينهما، مثل "ينالُ التلميذُ والتلميذةُ الحمدَ والثَّناء، إذا ثابرا على الدرس والاجتهاد". وحُكمُ ما بعدَ حرف العطف أن يتبعَ ما قبله في إعرابه كما رأيت.

جامع الدروس العربيّة: ١/ ١٦.

(٥) ينظر: التعريفات: ٢١٠.

(٦) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١/ ٤٢٤.

(٧) كتاب سيبويه: ١/ ٤٢١.

(٨) الحدود النحويّة: ٥٦.

(٩) الصحاح(وصف): ٤/ ١٤٣٨.

(١٠) الحدود النحويّة: ١٣٤.

(١١) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: ٧/ ٤٧٤٦.

(١٢) اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ٦٢.

(١٣) ينظر: البحر المحيط: ٣/ ٦٤٧. ذكر المحقق أنّ ابن سيده اصطلح هذا المصطلح أولًا، وتبعه أبو حيان، لكنّي لم أعثر عليه عند ابن سيده.

(١٤) ينظر: الحدود النحويّة: ٥٧.

(١٥) ينظر: التعريفات: ٢١٠.

(١٦) الحدود النحويّة: ٥٧.

(١٧) الحدود النحويّة والمآخذ على الحاجبيّة وغيرها: ٥٨

(١٨) ينظر: الأصول في النحو(مقدمة التحقيق):

١/ ٢٦، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٩٤، وتوجيه اللمع: ٣١٤، وشرح المفصّل: ٣/ ٣٥٠.

(١٩)ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ١٢٧.

(٢٠) ينظر: الكافية في علم النحو: ٣٤، وشرح التسهيل: ١/ ١٨٠، والتذييل والتكميل: ٣/ ١٨١، وتوضيح المقاصد: ١/ ٤٠٥، وتعليق الفرائد: ٢/ ٣٠٩.

(٢١) ينظر: التذييل والتكميل: ٣/ ١٨١.

(٢٢) ينظر: تعليق الفرائد: ٢/ ٣٠٩.

(٢٣) ينظر: التذييل والتكميل: ٣/ ١٨١، وتعليق الفرائد: ٢/ ٣٠٩.

(٢٤) ينظر: تعليق الفرائد: ٢/ ٣٠٩.

(٢٥)ينظر: الحدود النحويّة: ٥٩.

(٢٦) كتاب سيبويه: ٢/ ٥.

(٢٧) ينظر: علل النحو: ٣٨٣، والتبصرة والتذكرة: ١٧٠، وأسرار العربية: ٣٠٤-٣٠٥، ونتائج الفكر في النحو: ١٧٧، وشرح المفصل: ٥/ ١٥٣، والصفوة الصفية: ٢/ ٦٧٧، والتوطئة: ١٩٣، واللمحة في شرح الملحة: ١/ ١٤٤.

(٢٨) ينظر: شرح المفصل: ٣/ ٢٥٥، ٥/ ١٥٣، وشرح الكافية الشافية: ٤/ ١٩٢٣، وشرح الرضي على الكافية: ٣/ ١٩٤، واللمحة في شرح الملحة: ١/ ١٢٤.

(٢٩) ينظر: شرح المفصل: ٣/ ٢٢٧، ٥/ ١٥٤.

(٣٠) ينظر: نتائج الفكر في النحو: ١٧٧.

(٣١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ١٩٥.

(٣٢) ينظر: أسماء الإشارة في القرآن الكريم (رسالة): ٣.

(٣٣) ينظر: أصول تحليل الخطاب: ٢/ ١٠٦٣.

(٣٤) ينظر: محاضرات في أصول الفقه: ١/ ٩٧، والبحث النحويّ عند الأصوليين: ٧٢.

(٣٥) كتاب سيبويه: ١/ ٣٩٠.

(٣٦) ينظر: بدائع الأفكار (تقريرات العراقي): ١/ ٧٢، والبحث النحويّ عند الأصوليين: ٧٢.

(٣٧) الفروق اللغوية(١٣٩٥): ٤٧٦.

(٣٨) الحدود النحويّة: ٦٦.

(٣٩) الكافية في النحو: ٨٤.

(٤٠) تسهيل الفوائد وتكميل القواعد: ٣٣.

(٤١) ينظر: شرح ابن الناظم: ٣٤، وشرح شذور الذهب: ١٤١، وشرح التصريح على التوضيح: ١/ ١٤٩، وشرح كتاب الحدود في النحو (للفاكهيّ): ٧٥.

(٤٢) الحدود النحويّة: ٦٦.

(٤٣) المصدر نفسه: ١١٨.

المصادر والمراجع

١-أسرار العربية: أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق محمد بهجة البيطار وعاصم بهجة البيطار، ط٢، دار البشائر ، دمشق، ٢٠٠٤م.

٢-أسماء الإشارة في القران الكريم: حسام عدنان رحيم الياسري، رسالة ماجستير، كلية الآداب/ جامعة القادسية، ٢٠٠٠م.

٣-أصول تحليل الخطاب في النظرية النحويّة العربية: محمد الشاوش، ط١، مؤسسة العربية، تونس، ٢٠٠١م.

٤-الأصول في النحو: أبو بكر، محمد بن السري بن سهل النحويّ المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق د.عبد الحسين الفتلي، ط٤، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ١٩٩٩م.

٥-البحث النحويّ عند الأصوليين: د. السيد مصطفى جمال الدين، ط٢، دار الهجرة، طهران، ١٤٠٥هـ

٦-البحر المحيط في التفسير: أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م.

٧- بدائع الأفكار (تقريرات العراقي): ميرزا هاشم الآملي (ت ١٤١٣هـ)، المكتبة العلميَّة ، النجف الأشرف ، ١٣٧٠هـ

٨-البديع في علم العربية: مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد بن محمد الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق د. فتحي أحمد علي الدين، ط١، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٠ هـ

٩-التبصرة والتذكرة: أبو محمد، عبد الله بن علي بن إسحاق الصّيْمَري (ق ٤ هـ)، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط١، دار الفكر ، دمشق، ١٩٨٢م.

١٠-التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٩٨م.

١١-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: جمال الدين، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائيّ الجيانيّ (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي ، بيروت، ١٩٦٧م.

١٢-التعريفات: السيد الشريف أبو الحسن، علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني الحنفي (ت ٨١٦هـ)، وضع حواشيه وفهارسه محمد باسل عيون السود، ط٣، دار الكتب العلمية ، بيروت، ٢٠٠٩م.

١٣- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: الشيخ محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت٨٢٧هـ)، تحقيق د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط١، ١٩٨٣م.

١٤-تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ)، تحقيق أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ١٤٢٨هـ

١٥-توجيه اللمع: أحمد بن الحسين بن الخباز: تحقيق أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، ٢٠٠٧ م.

١٦-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المالكي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر، القاهرة، ٢٠٠٨م.

١٧- التوطئة: أبو علي، عمر بن محمد بن عمر الشلوبيني (ت ٦٤٥هـ)، تحقيق د. يوسف أحمد المطوع، ط٢، دار الكتب، الكويت، ١٩٨١م.

١٨-جامع الدروس العربية: مصطفى بن محمد الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٣م.

١٩- الحدود النحويّة والمآخذ على الحاجبيّة وغيرها: كمال الدين ابن العتائقيّ الحلّيّ (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق .د. صالح كاظم عجيل الجبوريّ، و قاسم رحيم حسن السلطانيّ، ط١، دار التراث، النجف الأشرف، ١٤٣٤هـ

٢٠- رسالة الحدود: أبو الحسن علي بن عيسى ابن علي بن عبد الله الرمانيّ (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.

٢١-رسالة منازل الحروف: علي بن عيسى ابن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر - عمان.

٢٢-شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.

٢٣-شرح التسهيل: جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجيّاني الأندلسّي، ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ط١، دار هجر - القاهرة، ١٩٩٠م.

٢٤-شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق أحمد السيد سيد أحمد، د.ط، المكتبة التوفيقية- القاهرة، د.ت.

٢٥-شرح الرضي المعروف شرح كافية

ابـن الحاجب: رضـي الدين الاسـترابادي (ت ٦٨٨هـ)،تحقيق يوسـف حسـن عمر، ط١، مكتبة بارسا ، طهران، ٢٠١٠م.

٢٥-شـرح شـذور الذهب فـي معرفة كلام العرب: أبو محمد، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، جمال الدين بن هشام، تحقيق محمد محيـي الدين عبد الحميد، دار الطلائع- القاهرة، ٢٠٠٤م.

٢٦-شرح الكافية الشافية: أبو عبد الله جمال الديـن محمـد بن عبـد الله بن مـاك الطائي الجيّانـي، تحقيق عبد المنعـم أحمد هريدي، ط١، دار المأمون ، الرياض، د.ت .

٢٧-شرح كتاب الحدود في النحو: عبد الله بن أحمد الفاكهيّ النحويّ المكيّ (ت ٩٧٢هـ)، تحقيـق د. المتولي رمضان أحمـد الدميري، ، ط٢، مكتبة وهبة - القاهرة، ١٩٩٣ م.

٢٨- شـرح المفصـل: موفـق الديـن يعيش بن علي بـن يعيش النحـويّ (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق د. إبراهيـم محمد عبد الله، ط١، دار سـعد الدين، القاهرة، ٢٠١٣م.

٢٩-شـمس العلـوم ودواء كلام العـرب مـن الكلوم: نشوان بن سعيد الحميرىّ اليمنيّ (ت ٥٧٣هـ)، تحقيق د. حسين بن عبد الله العمري وزميلَيهِ، ط١، دار الفكر المعاصر - بيروت ، دار الفكر - دمشق ، ١٩٩٩ م.

٣٠-الصحاح (تاج اللغـة وصحاح العربية): أبو نصر، اسـماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين ، بيروت،١٩٨٧م.

٣١-الصفوة الصفية في شـرح الـدرة الألفية: تقـي الديـن إبراهيـم بـن الحسـين المعروف بالنيلي(ق ٧ هـ)، تحقيق أ.د. محسـن بن سالم العميري، ط١، جامعة أم القرى مركز إحياء التراث الإسلامي ، الرياض، ١٤١٩هـ

٣٢-علـل النحو: أبو الحسـن، محمد بن عبد الله بـن العبـاس، ابـن الـوراق(ت ٣٨١هـ)، تحقيق محمود جاسـم محمد الدرويش، ط١، مكتبة الرشد- الرياض، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٣٣-الفـروق اللغويـة: أبو هلال، الحسـن بن عبد الله بن سـهل العسـكري (ت ٤٠٠هـ)، علّق عليه ووضع حواشـيه: محمد باسـل عيون السـود، ط٢، دار الكتب العلميـة- بيروت، ٢٠٠٠م.

٣٤- الكافيـة فـي علم النحو: جمـال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الأسـنوي المالكي، ابن الحاجـب (ت ٦٤٦هـ)،تحقيق د. صالـح عبد العظيم الشـاعر، ط١،مكتبة الآداب ، القاهرة، ٢٠١٠م.

٣٥- كتاب سيبويه: أبو بشر، عمرو بن عثمان ابن قنبر الملقب بسـيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق

عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ١٩٨٨م.

٣٦- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت بعد ١١٥٨هـ)، تحقيق د. علي دحروج، ط١، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، ١٩٩٦م.

٣٧-اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، تحقيق عبد الإله النبهان، ط١، دار الفكر ، دمشق، ١٩٩٥م.

٣٨- اللمحة في شرح الملحة: أبو عبد الله شمس الدين، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، المعروف بابن الصائغ(ت ٧٢٠هـ)، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية- الرياض، ٢٠٠٤م.

٣٩- محاضرات في أصول الفقه - تقريرات السيد الخوئي (ت ١٤١٣هـ): الشيخ محمد اسحاق الفياض، د.ط، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف، د.ت.

٤٠-المقتضب:أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزديّ المعروف بالمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ط٣، الأهرام ، القاهرة، ١٩٩٤.

٤١-نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم، عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت ٥٨١هـ)، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوّض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.